

مقاله وكسارات

فوضى المقالم والكس



والبيئة (محمد رحال) لتنظيم هذا الملف.

تلك الفترة طلب وزير الداخلية أن تتضمن الجداول بالنسبة إلى كل موقع، كامل هوية صاحبه وموقعه الجغرافي ووضع القانوني (مرخص، غير مرخص).

أنجزت التقارير بين 23 و24/3/2010 وتم توقيعها من وحدات الدرك وقيادات السريات في المناطق كافة. شاب هذه التقارير التي نشرتها جريدة "السفير" آنذاك عيوب عدة، أهمها أن جداولها لم تكن موحدة في الشكل، ولم يتم الاستعانة بخبراء لوضع تصاميم هادفة للمساعدة في تنظيم هذا القطاع. فبعض الجداول والمحاضر كان خالياً من تحديد نوع الأعمال (مرامل أو كسارات أو مقالع أو ستوكات...)، وبعضها الآخر لا يحدّد الجهة المانحة للتراخيص مع التواريخ ولا تاريخ التوقف عن العمل والختم بالشمع الأحمر. وقد تم التأكيد لاحقاً أن الكثير من المواقع التي أدخلت في خانة «لا تعمل»، لم تتوقف عن العمل إلا لفترات بسيطة، لتعود وتستانف العمل.

فوضى الجدول

أظهرت الجداول أن هناك عدداً قليلاً جداً، من المقالع والمرامل والكسارات، يعمل فقط من أصل 658 موقعاً تم رصدتها حسب تقارير المناطق! وهنا طرح سؤال: كيف تستمر أعمال البناء إذا كان ذلك صحيحاً؟

وإذا أظهرت الجداول أن معظم الستوكات ومعامل الباطون تعمل، ومعظم المقالع والكسارات والمرامل متوقفة؛ تاکد أيضاً أن هناك نوعاً من الاحتيايل على القانون والتنظيم، فيحصل البعض على تراخيص لنقل ستوكاج أو حفر أو استصلاح أرض، ويتم تشغيل الكسارات والمرامل والمقالع تحت هذه الحجج

الدولة التي فشلت في إيجاد إطار تنظيمي بيئي واقتصادي ثابت وعلمي وعادل لقطاع المقالم والكسارات والمرامل في خلال 25 سنة مع حكومات ما بعد اتفاق الطائف... كيف يمكنها أن تعيد تنظيمه بمهلة شهر (بحسب قرار وزير الداخلية)؟! ما هي إشكاليات هذا الملف؟ وكيف يعمل؟ ولماذا فشل التنظيم طوال تلك السنوات؟ وما هي الأفق الآن بعد أن وصلنا إلى حالة فلان مطلقه يستحيل تنظيمها؟ أم إن المطلوب تسوية تجعل من إعادة العمل مناسبة للاستفادة الإضافية (على حساب الطبيعة وخرينة الدولة) ومناسبة لإيجاد مصادر مالية إضافية للأطراف المستثمرة، لتمويل الانتخابات القادمة؟!

ليست المشكلة في عدم وجود إطار تشريعي ومخطط توجيهي علمي وفني محايد لتنظيم قطاع المقالع (على أنواعها) والكسارات والمرامل فقط، فحتى المراسيم المرعية الإجراء لم يتم احترامها. وهنا لا حاجة إلى الكثير من البراهين عن عدم التزام القوى الأمنية ووحدات الدرك في المناطق اللبنانية كافة بتطبيق المراسيم والقرارات، ولا سيما لناحية التشدد في ضبط مخالفات المقالع والكسارات والمرامل، والاحتيايل على القوانين عبر إعطاء تراخيص (من قبل المحافظين والقائمقامين بالحفر أو نقل ستوكات أو استصلاح أرض أو تأهيل مواقع)... لفتح مقالم وكسارات ومرامل.

ويمكن الجزم أن أحداً في لبنان لا يعرف حجم الاستثمار في هذا القطاع في السنوات الأخيرة.

مسح عام 2010

كان آخر مسح حصل حول هذا القطاع منذ سبع سنوات، حين وجه وزير الداخلية والبلديات زياد بارود كتاباً بتاريخ 20/3/2010 إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي طلب فيه وجوب التشدد في ضبط مخالفات المقالع والكسارات والمرامل، ورفع جدول شامل بجميع المقالع والكسارات والمرامل المنتشرة على كامل الأراضي اللبنانية، وذلك بعد أن ضغط "حزب البيئية" آنذاك على وزير الداخلية (بارود)

على الحافة

«المجتمع المدني» إلى أين؟

حبيب معلوف

باتت القضايا التي يفترض بالمجتمع المدني وقواه التصدي لها أكبر من أن تتم متابعتها بالطرق الفردية والتخصصية التقليدية. من قضايا المياه ومشاريعها الخطرة وغير الضرورية كالسدود المكشوفة، إلى قضايا الطاقة والخيارات الخطرة في التنقيب عن النفط والغاز والنفايات والمقالم والكسارات والمرامل وعشوائية عملها، إلى معامل الاسمنت إلى حماية الأملاك العامة من الاعتداءات، إلى حماية التنوع البيولوجي والشاطئ وقمم الجبال، إلى حماية المساحات الخضراء في المدن والقرى، إلى قضايا النقل، إلى مواجهة الهوايات المضرة كإضرام النيران والصيد البري... إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة والطفل والتجارة غير العادلة وحقوق العمال وقضايا منح الجنسية والنزوح والانتخابات وقانونها وديمقراطيتها... وغيرها الكثير من القضايا المتفرقة التي باتت لا تعد ولا تحصى، والتي تهتم بها منظمات وجمعيات لا تعد ولا تحصى أيضاً.

ألم تلاحظ تلك القوى أن "الأرضية" التي تعمل عليها جميعها باتت مشلعة كأن زلزالاً مدمراً ضربها؟ ألم تلاحظ التفكك في القيم وفي بنية الدولة الحاضنة التي لا بديل منها؟ ألم تلاحظ على نفسها أنها باتت تضيع هويتها ودورها الرئيسي وتتحول إلى قطاع خاص ومتخصص صغير، يبغي المشاريع والربح، تماماً كأي قطاع خاص كبير يتحول إلى مافيا؟ ألا تحمل نفسها جزءاً من مسؤولية ما يحصل من تفكك وفساد في السلطة والمجتمع ومن انهيار في هيكل الدولة؟

ليس الوقت لفتح كل الملفات، ولكن ألم يحن الوقت للقيام بمراجعة عميقة للتجربة السابقة والإنجازات والإخفاقات؟ ألا يفترض أن تتغير المهمة والأهداف والدور مع كل التطورات التي تحصل، لا سيما مع ملاحظة انهيار هيكل الدولة على الجميع؟

ألم يحن الوقت لإعادة النظر باستنساخ مفهوم ودور "المجتمع المدني"، عن دول وثقافات وتجارب مختلفة، وإنتاج شيء جديد من تجربتنا وثقافتنا، والاستفادة من تجارب الآخرين؟

لا بد من خلفية فكرية جديدة وإطار تنظيمي فعال، للخروج من الفوضى الاجتماعية الشبيهة بفوضى قوى السلطة التقليدية في أوجه كثيرة. وبالمناسبة، لم يعد من معنى للاستمرار بهذه الحساسيات المفرطة من تسمية حزب وإيديولوجيا وتنظيم... على سبيل المثال. فكل هذه التعابير يمكن استبدالها أو إعادة تعريفها وصياغتها حسب متطلبات المشكلات والمستجدات والتجارب والعصر. وربما من هنا البداية. المهم فك العزلة التي تعيشها المنظمات الصغيرة (مع مشاريعها الصغيرة) والتطلع إلى المشكلات الكبيرة في المجتمع. وللوصول إلى ذلك، لا بد من فك عقد "العمل السياسي" أو العمل الفردي والتفرد... نحو بلورة أطر جديدة، فكرية وتنظيمية جديدة، قبل أن تتهم بالمساهمة في تحمل مسؤولية الانهيارات الحتمية الكثيرة القادمة، من الأجيال القادمة. وللحديث صلة.

أو الذرائع، مع العلم أن قرارات وزير البيئة والداخلية كانت قد منعت آنذاك المحافظين والقائمقامين من إعطاء تراخيص لمثل هذه الأعمال، وحصرت حق إعطاء التراخيص بالمجلس الوطني للمقالم الذي

ما الذي يمكن تأهيله؟ (مروان طحطح)

أين طار مشروع «ابكار»؟

مشروع «ابكار» هو اختصار لعنوان: "مشروع إعادة تأهيل مواقع المقالم في لبنان"، الذي أدارته وزارة البيئة ونفذته بمساعدة تقنية من شركة الأرض للتنمية المتطورة للموارد. مؤل المشروع الاتحار الأوروبي عبر برنامج لايف، بما يقارب 316000 يورو، و150000 دولار أميركي من وزارة البيئة. بدأ العمل بالمشروع في شهر آذار عام 2006، وانتهى في أيلول عام 2007. من دون أن يتم الإعلان عن نتائجه! مع العلم أنه كان يهدف إلى مسح مواقع المقالم والتشوهات وإعداد خطة وطنية لإعادة التأهيل مع الإطار المؤسسي والقانوني والمالي اللازم لذلك. وربما تمّ التستر على هذا المشروع وهدر نتائجه لعدم "إزعاج" المشوّهين وتغريمهم، وتحميلهم مسؤولية جرائمهم البيئية تطبيقاً لبدا الملوث يدفع الذي أقر في قانون البيئة عام 2002. وقد تفتتت عبقرية البعض في وزارة البيئة، وتبعها تأييد بعض من جمعيات البيئة الطفيلية، بتحويل بعض هذه المواقع المشوهة إلى مراكز لمعالجة النفايات، يستثمر فيها الملوثون استثمارات إضافية!

كما بيّنت الدراسات اللاحقة أن قيمة الكفالات المصرفية التي دفعها بعض المستثمرين منذ البدء بعمليات ترخيص المقالم لا يعتد بها أبداً لإعادة تأهيل المواقع المشوهة التي يُجرى مسحها. والمعلوم أيضاً، أن الكلفة السنوية للتدهور الناتج عن الاستثمار العشوائي وغير السليم للمقالم في لبنان قد بلغت ما يقارب خمسة وعشرين مليار ليرة لبنانية، وذلك استناداً إلى دراسة "كلفة التدهور البيئي في لبنان" الصادرة في حزيران عام 2005.

